الأمم المتحدة

A/C.2/53/SR.13

Distr.: General

6 January 1999
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة الثالثة والخمسون
الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية

محضر موجز للجلسة ١٣
المعقودة بالمقر، نيويورك،
الخميس، ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨
الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد أسدي . . . . . (جمهورية إيران الإسلامية)
وفيما بعد: السيد برندير غاست (نائب الرئيس) . . . . . (جامايكا)

المحتويات

البند ٩٥ من جدول الأعمال: الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى: Chief of the Official Records Editing Section, Room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/١٠

البند ٩٥ من جدول الأعمال: الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية (تابع) (A/53/85، و A/53/154، و A/53/186، و A/53/226، و A/53/226/Add.1-4، و A/53/363)

١ - **السيدة فورغيتر** (النمسا): تكلمت باسم الاتحاد الأوروبي، والبلدان المرتبطة به وهي استونيا، وبلغاريا، وبولندا، والجمهورية التشيكية، ورومانيا، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، وقبرص، ولاتفيا، وليتوانيا، وهنغاريا، بالإضافة إلى أيسلندا، فقالت إن متابعة مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية والاستراتيجيات الناجمة عنها يجب مواصلتها في جميع الأنشطة التنفيذية. بيد أنه يجب أن نتذكر أن الهدف هو تبسيط نظام الأنشطة التنفيذية وضمان أن يكون لهذه الأنشطة أثر في حالات مختلفة. ونجاح إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية سيحدد إلى حد كبير فعالية الأنشطة التنفيذية. وينبغي لإطار المساعدة الإنمائية أن يقدم برنامجا استراتيجيا للتنفيذ الفعال للأهداف التي وافقت عليها الحكومات في مؤتمرات عالمية رئيسية. وينبغي أن تطورها فرق قطرية بالتعاون الوثيق مع الحكومات على أساس أولويات مشتركة، واستراتيجيات منسقة وتقسيم عمل متفق عليه. ويرى الاتحاد الأوروبي أن من اللازم إنشاء آلية للإشراف الحكومي الدولي للإطار وأنه ينبغي استقصاء إمكانيات البرمجة المشتركة.

٢ - وأضافت قائلة إن الأمين العام أشار في تقريره (A/53/226 و Add.1-4) إلى أن الأنشطة التنفيذية تكون أكثر فعالية عندما يعمل نظام المنسق المقيم بشكل جيد بمشاركة فعالة من الحكومة المضيفة لضمان الحيازة الكاملة للأنشطة الإنمائية. ومن الناحية النموذجية، ينبغي أن يتوفر التنسيق المحلي مع جميع شركاء التنمية، بما في ذلك مجتمع المانحين. وينبغي لمنظومة الأمم المتحدة أن تكافئ الشراكة والتعاون وعمل الفريق. وقد كان دور مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية مهما بصورة خاصة في هذا الشأن. وينبغي توسيع مجموعة المرشحين لوظائف المنسقين المقيمين وزيادة الجهود الهادفة إلى توظيف المرأة. ويؤيد الاتحاد الأوروبي أيضا اللامركزية الجارية للبرامج، التي ينبغي أن يصحبها لا مركزية مقابلة في المساءلة وميزانيات الدعم.

٣ - وأضافت قائلة إن التحاليل المشتركة للحالة القطرية خطوة أساسية في صياغة إطار المساعدة الإنمائية وشرط أساسي للجهود المبذولة على نطاق المنظومة لتنسيق ورصد وتقييم الأنشطة البرنامجية. وقد كان إطار المساعدة الإنمائية أنجح في البلدان التي بدأت العملية بمساعدة قطرية مشتركة. وسيتابع الاتحاد الأوروبي بنشاط تطوير مؤشرات مشتركة وبيانات قاعدية. وقد أصبح التعاون الأوسع بين الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز عاملا أساسيا في المساعدة الإنمائية ويتطلع الاتحاد الأوروبي إلى إجراء مناقشة شاملة لتجربة فييت نام ومالي في المشاركة في إعداد إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية واستراتيجية البنك الدولي في المساعدة القطرية. وينبغي تشجيع المزيد من الجهود في مجال أماكن العمل المشتركة وذلك لمساعدة التنسيق على المستوى الميداني. كذلك كشف استعراض الأنشطة التنفيذية أن بناء القدرات لم يتحدد حتى الآن في السياق الإنمائي للأمم المتحدة.

٤ - واستمرت قائلة إن الاتحاد الأوروبي يوافق على الاستنتاجات التي تم التوصل إليها خلال الجزء الإنساني من المجلس الاقتصادي والاجتماعي التي مفادها أن الجهود المبذولة لسد الثغرة القائمة بين الإغاثة إلى التنمية يجب النظر إليها من وجهة النظر الإنسانية وكذلك من وجهة النظر الإنمائية. فالقضاء على حدة الفقر، وهو هدف

أساسي في التعاون الإنمائي، أداة رئيسية لمنع نشوب النزاعات. ونظرا لأن النزاع المسلح أخَر التنمية، فإن معالجة الأسباب الجذرية للنزاع من خلال الاستعمال المحدد الأهداف للأدوات الإنمائية فكرة جيدة.

٥ - وأضافت قائلة إن المفاوضات التي اختتمت مؤخرا بشأن استراتيجيات التمويل لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان، التي حددت هدفا تمويليا وهدفا مواردیا لزيادة درجة التنبؤ بالموارد، ستضع هذه الأموال في وضع أفضل لتعبئة الموارد في المستقبل وتخفيض الإفراط في الاعتماد على عدد محدود من المانحين التقليديين. وينبغي أيضا بذل جهود إضافية لبلوغ هدف المساعدة الإنمائية الرسمية المتفق عليه، الذي يبلغ ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي في أقرب وقت ممكن. ولن تكون المساعدة الإنمائية فعالة ما لم يوجد توافق آراء بشأن الأولويات المتصلة بالأهداف الإنمائية الدولية، وما لم يتعاون المجتمع الإنمائي برمته في تحقيق هذه الأهداف.

٦ - واختتمت كلامها قائلة إن الاتحاد الأوروبي يرحب بالتقرير المتعلق بالتقدم المحرز في تنفيذ الإعلان العالمي وبرنامج العمل الصادرين عن مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل (A/53/186). وهو يرحب بأن رفاهية وحقوق الطفل تتطلبان تقييما للحالة الراهنة واستعراضا للتقدم المحرز على الصعيدين الوطني ودون الوطني، ولذا يعلق أهمية كبرى على العملية التحضيرية المؤدية إلى عقد دورة استثنائية للجمعية العامة في عام ٢٠٠١. وبالنظر إلى الطبيعة المتعددة الأبعاد للمسائل المتصلة بالطفل، فسيتطلب هذا الاستعراض نهجا شاملا يأخذ في الاعتبار ليس فقط نتائج مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل وإنما أيضا نتائج مؤتمرات القمة والمؤتمرات الأخرى التي عقدت بعد ذلك. وقد أكد مجددا إعلان فيينا وبرنامج العمل الدور المحوري لاتفاقية حقوق الطفل في جميع الجهود المبذولة لتحسين حالة الطفل. وقد أدركت اليونيسيف أن وضع الطفل في مركز أنشطتها يستدعي تطبيق نهج قائم على الحقوق في جميع برامجها. وينبغي لهذا النهج أن يكون الهادي في تحضيرات الدورة الاستثنائية.

٧ - **السيد فالي** (البرازيل): تكلم باسم البلدان الأعضاء في السوق المشترك لبلدان المخروط الجنوبي والبلدان المرتبطة به فقال إنها على الرغم من أنها ترحب بالجهود المبذولة مؤخرا لترشيد موارد مختلف وكالات الأمم المتحدة وتحديد ولاياتها واعتماداتها وبرامجها بشكل أوضح، فهي تعارض المقترحات الداعية إلى تقديم شروط موضوعية أو مالية؛ وتتعارض هذه الشروط مع السمات الأساسية للتعاون الإنمائي، على النحو الذي أعيد ذكره في قرار الجمعية العامة ٢٠٣/٥٢. ويساورها القلق لأنه على الرغم من الالتزامات والجهود العالمية الجديدة لتحسين النظام، فإن تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية، ولا سيما الواردة من التعاون المتعدد الأطراف، تستمر في الانخفاض وانخفضت في عام ١٩٩٧ إلى ٠,٢٢ في المائة من المجموع الكلي للناتج القومي الإجمالي للبلدان المتقدمة النمو، وهو أقل مستوى على الإطلاق منذ اعتماد هدف الـ ٠,٧ في المائة.

٨ - وأردف قائلا إن أحد المواضيع الهامة في النقاش هو موضوع نوع العلاقة التي ينبغي لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية أن تحافظ عليها مع البلدان المتوسطة الدخل. ورغما عن أن حكومات هذه البلدان تعتبر المساعدة التقنية التي تقدمها منظومة الأمم المتحدة أهم من المساعدة المالية، فإن الحصول على الموارد الأساسية مسألة حيوية نظرا لأنها تضمن لمنظومة الأمم المتحدة وجودا محليا وتعمل كمحفز للمشاريع الإنمائية. وينبغي للأمم المتحدة أن تقدم دعما للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لجميع أعضائها, بما فيها تلك التي حققت مستوى متوسطا من التنمية.

٩ - وأضاف قائلا إن الوفد المشترك لبلدان المخروط الجنوبي يرحب بالقرار الأخير المتعلق بالتمويل المقبل للاستراتيجية الذي اتخذه المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ويؤيد المبادرات المتخذة لاجتذاب الموارد من مصادر غير تقليدية للتمويل، بما فيها القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية. غير أن هناك حاجة ملحة إلى قواعد مناسبة لإدارة تلك الأموال وفقا للصفات الأساسية للأنشطة التنفيذية. وينبغي توسيع التعاون بين الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز بغية اتخاذ إجراءات مشتركة تهدف إلى تسهيل تعبئة الموارد لمشاريع التنمية. ويستحق التعاون بين بلدان الجنوب مزيدا من التعزيز. وهناك حاجة إلى استراتيجية تنفيذية لإدماج هذه الطريقة في البرامج والمشاريع المتعددة الأطراف.

١٠ - واستمر قائلا إن السوق المشترك لبلدان المخروط الجنوبي يتطلع إلى تلقي التقييمات الأولى لإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية ومجموعة الأمم المتحدة الإنمائية؛ ويؤيد تلك الآليات الجديدة، طالما احتفظ بالولايات الانفرادية وسمات الصناديق والبرامج المختلفة. وهو إذ يؤيد أيضا تعزيز دور المنسقين المقيمين، فهو يرى أن الحكومات ينبغي لها أن تظل حرة كيما يمكنها أن تتفاوض وتنفذ المشروعات مباشرة مع أطراف أخرى في المنظومة. وأخيرا، فإن العمل باللامركزية في صنع القرار في التنفيذ الوطني في البلدان المشمولة بالبرامج أهم من ذلك حتى ضمانا للنوعية الرفيعة للأنشطة التنفيذية للأمم المتحدة ونجاحها.

١١ - **السيد أحمد** (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي): قال إن الاستعراض الحالي الذي يجري كل ثلاث سنوات يختلف عن الاستعراضات السابقة من حيث أنه يركز على الآثار المترتبة على برنامج الأمين العام للإصلاح وأنه يحدث في وقت اتصال وتنسيق لا سابق لهما على صعيد ما بين الوكالات والصعيد الحكومي الدولي.

١٢ - وأضاف قائلا إنه من وجهة نظر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، فإن الموضوع الأساسي للاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات هو بوضوح أثر الأنشطة التنفيذية. وللمرة الأولى يدرس الاستعراض الاختلاف الفعلي الذي حققته هذه الأنشطة في قدرة بلدان البرنامج على تجسيد حياة الناس. والوثائق المستمرة لهذا الأثر ينبغي أن تكون محفزا في تعبئة الموارد للأنشطة التنفيذية.

١٣ - واستمر قائلا إن برنامج الأمين العام للإصلاح زود المنظمة بمجموعة من الأدوات غيرت من الطريقة التي تؤدى بها الأنشطة التنفيذية. وقد سمح إنشاء فريق الأمم المتحدة الإنمائي لكياناتها التنفيذية بالتعاون بشكل أوثق عن ذي قبل وبتناول مسائل مثل أماكن العمل والخدمات المشتركة ونظام المنسق المقيم. وعلى الرغم من أن هذا النظام قائم منذ عقدين، فقد تلقى تشجيعا هاما من برنامج الإصلاح. ويجري اتخاذ التدابير اللازمة لتعزيز الالتزام والمشاركة والإحساس بالحيازة لدى جميع أعضاء الفريق القطري، ولا سيما من خلال توسيع مجموعة الموظفين الذين سيعينون في وظائف المنسقين المقيمين وإلزامهم بتعزيز مصالح النظام ككل والتأكيد مرة أخرى على الصلة القائمة بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ونظام المنسق المقيم هو أفضل ضمان بأن النظام ستتواصل إدارته بكفاءة وأن الأنشطة التنفيذية ستستمر في الالتزام بالأولويات الحكومية الوطنية. وإطار المساعدة الإنمائية نتيجة هامة أخرى لبرنامج الإصلاح وينبغي اعتباره الاستجابة المنسقة للأولويات الوطنية المعرب عنها في مذكرة الاستراتيجية القطرية أو في وثائق التخطيط الحكومية الأخرى. وقد كشفت التجارب الريادية أهمية المشاركة الحكومية في العملية منذ البداية. والمتوقع أن تؤدي إلى تبسيط وتنسيق إجراءات البرمجة والإجراءات التنفيذية.

١٤ - واختتم كلامه قائلا إن الاستعراض الثلاثي يحدث في وقت يتسم باستعداد غير مسبوق من كيانات الأمم المتحدة للتعاون على صعيد المقر والصعيد الإقليمي والقطري. وتوجد أيضا صلة قوية بين التنسيق بين الوكالات ومداولات هيئات حكومية دولية مثل المجلس الاقتصادي والاجتماعي واللجنة الثانية. وفي هذا السياق، أنتج برنامج الأمم المتحدة الإنمائي خمسة منتجات محددة هي: مبادئ توجيهية جديدة على نطاق المنظومة بشأن النهج البرنامجي والتنفيذ الوطني والتنظيم الإداري وكذلك مذكرة مبادئ توجيهية ثانية إلى جهاز الممثل المقيم بشأن متابعة المؤتمرات ومصفوفة لتسهيل التعاون بين الوكالات في القضاء على حدة الفقر.

١٥ - **السيدة كنغ** (الولايات المتحدة الأمريكية): قالت إن وفدها يرحب بتقرير الأمين العام (A/53/226 و Add.1-4) ويؤيد معظم توصياته. وينبغي أن تستعرض بدقة النتائج المتمخضة عن المشاريع الريادية الثمانية عشرة التابعة لإطار المساعدة الإنمائية قبل الخروج بأي استنتاجات نهائية. وإلى جانب ذلك، ينبغي للوكالات الإنمائية أن تواصل العمل لتوسع عملية إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية بالتدريج. ويلزم القيام بجهود أكبر لتعزيز التنسيق، وتبسيط التخطيط وإجراءات البرمجة وتخفيض عبء العمل. وينبغي للبلدان المانحة وبلدان البرامج على حد سواء أن تعارض أي تغييرات تزيد من عبء المنسقين المقيمين بدون لزوم أو تعقد العملية.

١٦ - وأردفت قائلة إن وفدها يحث فريق الأمم المتحدة الإنمائي على الاستمرار في تعزيز جهاز المنسق المقيم والعمل على إنشاء أماكن عمل مشتركة وخدمات متقاسمة. ويرحب كذلك بعملية اختيار موضوعية وشفافة للمنسقين المقيمين وبالدعم المتواصل لإدماج منظور نوع الجنس في برمجة الأنشطة التنفيذية وتنفيذها ورصدها.

١٧ - وأضافت قائلة إن وفدها يؤيد النهج الإنمائي القائم على حقوق الإنسان، وهو نهج يدعم السياسات الحكومية التي تشجع الإنجاز التدريجي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. والحكم الجيد وبناء المؤسسات وتنمية المشاريع عامل أساسي في تحقيق هذه الحقوق. وهو يرحب أيضا بالتنسيق والشراكة المتزايدين بين صناديق وبرامج الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز. وبتعزيز جهاز المنسق المقيم، توفر للأمم المتحدة ميزة نسبية واضحة في تعزيز متابعة نتائج المؤتمرات الدولية.

١٨ - واستمرت قائلة إن أكبر التحديات التي تواجه الأنشطة التنفيذية هو دورها في حالات الطوارئ المعقدة والحالات اللاحقة للأزمات. ومن اللازم وضع نهج شامل، ويرحب بدور نائب الأمين العام في هذه العملية. والمشاركة والتنسيق على نطاق أوسع مع المجتمع المدني والقطاع الخاص مسألة حساسة في تنفيذ أعمال الإغاثة والتنمية في البلدان التي تواجه حالات الطوارئ. ودعما لهذه الأهداف ينبغي للأمين العام أن يضع آلية لإدماج التعاون الإنمائي والمساعدة الإنسانية مع أنشطة بناء السلام والمساعدة اللاحقة للمنازعات.

١٩ - واختتمت حديثها بأن تناولت مسائل التمويل فقالت إنها ترحب بالاختتام الإيجابي للمفاوضات المتعلقة باستراتيجيات تمويل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ولاحظت أن مناقشات مماثلة تجرى حاليا بالنسبة لليونيسيف. وما تزال الولايات المتحدة ملتزمة التزاما قويا بالعمل الإنمائي للأمم المتحدة وتؤيد زيادة التركيز على العناصر الأساسية للتنمية البشرية المستدامة. وما تزال أكبر مساهم انفرادي في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، واليونيسيف، وصندوق الأمم المتحدة للسكان وبرنامج الأغذية العالمي.

٢٠ - **السيد شودري** (بنغلاديش): قال إن السياسة التي تحكم الأنشطة التنفيذية ما فتئت تتطور على مدار العشرين عاما السابقة وأن هناك توافق آراء بأنه ينبغي لأنشطة منظومة الأمم المتحدة أن تدعم القدرات المؤسسية الوطنية وتعزز تنمية الموارد البشرية. وقد كان الانتقال من المسؤولية المحدودة إلى تقديم المساعدة المالية والتقنية لضمان الحصائل القائمة على النتائج تحولا رئيسيا في هذا النهج.

٢١ - وأدرف قائلا إنه في إعادة توجيه هام آخر في السياسة، برز القضاء على حدة الفقر كأولوية عليا. وقد اعتبرت مسائل السكان والصحة وحقوق الإنسان ونوع الجنس والأطفال عناصر متكاملة في الهجوم على الفقر. وقد أصبح من اللازم أيضا لنظام الأمم المتحدة الإنمائي أن يدعم الجهود الوطنية في بناء القدرات. ومن المنتظر أن تزيد تدابير الإصلاح التي بدأها الأمين العام من تأثير منظومة الأمم المتحدة في إنجاز الأنشطة التنفيذية.

٢٢ - وأضاف قائلا إن الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية ينبغي أن توجه أكثر الى تقديم الدعم للآليات الوطنية وبناء القدرات الوطنية لمتابعة وتنفيذ نتائج المؤتمرات العالمية. وقد زادت الجهات غير التابعة للدولة من عملها كوكيلة للتغيير وكوسيلة لإنجاز الأهداف العالمية، وينبغي لمنظومة الأمم المتحدة أن تزيد وتحسن من استعمالها لتلك الموارد. وينبغي للأنشطة التنفيذية أن تساعد على تنمية التعاون مع المجتمع الدولي والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص.

٢٣ - واختتم كلامه قائلا إن بنغلاديش قلقة لأن الطلب المتزايد على منظومة الأمم المتحدة من ناحية الأنشطة الإنمائية لم تقابله زيادة في الالتزامات. ولذا فهي تدعو شركاءها الإنمائيين الى أن يأخذوا في الاعتبار مقترحات المجالس التنفيذية لصناديق وبرامج الأمم المتحدة لوقف الانخفاض في الموارد الأساسية وغير الأساسية وعكس مساره، حيث أنه بدون التدفق المستمر والمضمون للموارد سيكون السعي لتحقيق التنمية وهما.

٢٤ - **السيد كولبي** (النرويج): قال إنه على الرغم من إحراز تقدم في إنجاز الأهداف التي حددها مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل، فهناك اختلافات جغرافية واسعة بين البلدان وداخلها. وقد حان الوقت الآن للتركيز على أفقر المناطق والعمل على القضاء على الفجوة القائمة بين الجنسين. وثمة حاجة الى خدمات اجتماعية أساسية لتحسين حالة أطفال العالم. وينبغي الآن مواجهة التحديات المتصلة بتنفيذ حقوق الطفل.

٢٥ - وتناول استعراض سياسة الأنشطة التنفيذية الذي يجري كل ثلاث سنوات فقال إن التعاون الإنمائي يتكون أساسا من عنصرين: الموارد وكيفية استخدامها. وأي استعراض شامل للأنشطة التنفيذية للأمم المتحدة يجب أن يتناول الاثنين معا بأسلوب متوازن. واتجاه المعونة الإنمائية الرسمية الآخذ في الانخفاض يسبب قلقا شديدا نظرا لأنه يحد بشدة من أثر الأنشطة التنفيذية على الصعيد القطري. وتكرر النرويج دعوتها الى جميع البلدان المانحة لتفي بتعهداتها في تقديم ما لا يقل عن ٠,٧ من الناتج القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية. ويجب أن توجه الجهود نحو تعبئة الموارد من تلك البلدان التي لا تساهم على حسب قدراتها. وكثيرا ما كان يشار الى انخفاض المعونة الإنمائية الرسمية على أنه "تَعب المانح" كما لو كانت البلدان المانحة تعبت ببساطة من الإسهام بموارد في التنمية. والحقيقة أن الاعتقاد الخاطئ بأن الموارد المعنية لها أثر بسيط على التنمية سبب هام في انخفاض المعونة الإنمائية الرسمية؛ والسبيل الى علاج هذا المفهوم الخاطئ هو الإبلاغ بشكل أكثر فعالية عن أثر التعاون الإنمائي. ومن الأهمية بمكان البت في كيفية تحسين الأنشطة التنفيذية كيما يمكن القيام بشكل أفضل بتحقيق الأهداف المتفق عليها ومساعدة البلدان المتلقية في جهودها الإنمائية.

٢٦ - وأضاف قائلا إن النظام المجزأ يضع عبئا لا لزوم له على حكومات البلدان المتلقية ويقوض جهودها في متابعة الاستراتيجيات الإنمائية المترابطة والطويلة الأجل. ونقص التنسيق يسبب التبديد؛ وثمة حاجة الى نظام أكثر ترابطا وفعالية. وفي ظل هذه الخلفية، ترحب النرويج بتقديم إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، وتشجع أيضا إجراء تحسينات في تطبيقه. ومن الأهمية بمكان أن تؤيد الجمعية العامة هذه الآلية تأييدا واضحا لا لبس فيه. وتشير التقييمات الأولية، فيما يبدو، الى شيئين: أولا، أن من الضروري أن تكون الحكومات ملتزمة التزاما كاملا، على الصعيد القطري، بالتأكد من أن أولويات منظومة الأمم المتحدة متوافقة مع الاستراتيجيات الإنمائية للبلد المضيف؛ ثانيا، أنه لكيما يصبح إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية أداة فعالة في التنسيق، فيجب أن يؤدي الى تبسيط لإجراءات التخطيط والبرمجة القائمة.

٢٧ - واستمر قائلا إن فهم الطبيعة المعقدة والتكاملية للأنشطة التنفيذية من أجل التنمية يجب أن تباريه الطريقة التي تـُنظم بها تلك الأنشطة التنفيذية؛ والمحك الحقيقي هو أثرها على المستوى القطري. وقد تحقق تقدم هام، مثل تعزيز نظام الممثل المقيم، وينبغي القيام بمزيد من العمل لتنسيق دورات البرمجة، وإدماج المسائل الشاملة لعدة قطاعات، والبرمجة المشتركة وإنشاء أفرقة على أساس الموضوع. وتأييد النرويج لأنشطة الأمم المتحدة التنفيذية من أجل التنمية يتصل بما تعتبره الميزات النسبية الفريدة لمنظومة الأمم المتحدة مقابل قنوات أخرى للمساعدة الإنمائية الرسمية، أي السمة المتعددة الأطراف الحقيقية، والعالمية والحياد. وتؤمن النرويج إيمانا راسخا بأن التعاون الأقوى مع المنظمات الإنمائية الأخرى على الصعيد القطري، وخاصة مع مؤسسات بريتون وودز والمانحين الثنائيين، يعزز هذه السمات الفريدة ويقوي الدعم لمنظومة الأمم المتحدة. والترابط والتنسيق ليس غاية في حد ذاتهما، فالدافع الى استعراض الأنشطة التنفيذية للأمم المتحدة يجب أن يكون تحسين أثرها ومن ثم تعزيزها من خلال زيادة روابطها وأهميتها. وتتطلع النرويج الى إعداد قرار يوجه منظومة الأمم المتحدة توجيها واضحا وموضوعيا في هذه المسائل.

٢٨ - **السيد باراجولي** (نيبال): قال إنه في الوقت الذي يمر فيه العالم بتغييرات كبرى عقب العولمة والتحرر الاقتصادي، يشتمل جدول أعمال البلدان النامية على أولويات وأهداف تتفق مع اقتصاد عالمي تنافسي يتغير عالميا. والتعاون الثلاثي الذي يتضمن الدعم التقني والمالي وسواه من الدعم من البلدان المتقدمة النمو والمنظمات الدولية للتعاون بين دول الجنوب سيسهم في تعزيز التعاون بين البلدان النامية.

٢٩ - وأردف قائلا إن نيبال توافق على الآراء المعرب عنها في تقرير الأمين العام (A/53/226 و Add.1-4) الذي مفاده أن التعاون الإنمائي يعمل بشكل متزايد في سياق الترابط بين الأمم. والبلدان النامية في حاجة الى دعم ومساعدة من منظومة الأمم المتحدة لتعزيز قدرتها على الاندماج في اقتصاد معولم. والقضاء على الفقر، الذي يتصل بمجموعة من المسائل الاقتصادية والاجتماعية أولوية أساسية.

٣٠ - وأضاف قائلا إن صناديق وبرامج الأمم المتحدة لن تؤدي دورا أساسيا في دعم البلدان النامية في عملياتها الإنمائية المختلفة إلا بتمويل مناسب يمكن التنبؤ به، طويل الأجل ومنتظم. والتمويل الجاري للموارد الأساسية لم يولد موارد كافية لتحقيق الأهداف المحددة والاحتياجات الجديدة النابعة من المؤتمرات الأخيرة للأمم المتحدة. وينبغي أن تكون الأنشطة التنفيذية للأمم المتحدة قائمة على أساس الاحتياجات كما ينبغي أن تبدأ بناء على طلب البلدان النامية وأن تكون متفقة مع سياساتها، وأولوياتها الإنمائية. وبناء القدرات الوطنية أمر لا غنى عنه لتحقيق استدامة الأنشطة التنفيذية، مثل الحكم الجيد على الصعيدين الوطني والسياسي والمشاركة الفعالة

للمجتمع المدني في جهود التنمية. ورحب بأن الصناديق والبرامج التنفيذية للأمم المتحدة استمرت في منح أولوية لاحتياجات البلدان النامية واحتياجات أقل البلدان نموا، وحثها على الاضطلاع بتدابير لتعزيز فعالية وجودة أنشطة برامجها.

٣١ - واختتم كلامه قائلا إن مما يسبب قلقا عميقا أن البلدان النامية تضطر، مع زيادة تناقص الموارد الأساسية، لتمديد برامجها كيما تصلح لإطارات زمنية أطول أمدا، مما يؤثر سلبيا على تنفيذ أنشطة برامج القضاء على حدة الفقر وسواها من الأنشطة. لذا فهو يحث منظومة الأمم المتحدة على تكثيف بحثها عن أموال إضافية وآلية تمويل مستدامة تكفل وجود تمويل ممكن التنبؤ به، مستمر ومضمون.

٣٢ - **السيد برندرغاست** (جامايكا)، نائب الرئيس، يتولى رئاسة الجلسة.

٣٣ - **السيدة ونسلي** (استراليا): تكلمت أيضا باسم وفدي كندا ونيوزيلندا، فرحبت بتقرير الأمين العام الشامل العميق الفكر. وقالت إن من ضمن المسائل الحساسة التي أثارها التقرير أهمية الإعلان عن النتائج والآثار على الصعيد القطري. وتتزايد دعوة الأمم المتحدة الى جانب منظمات دولية أخرى تستخدم الأموال العامة لتبين ذلك الذي تم تحقيقه بالأموال المقدمة. وتتصل النتائج والآثار اتصالا مباشرا بتعبئة الموارد وبإنجاز الأهداف المتفق عليها في شتى المؤتمرات العالمية للأمم المتحدة؛ وبناء عليه ينبغي بذل المزيد من الجهود لتعزيز نظم الرصد والتقييم وتقييم الأداء في المنظمات الانفرادية وتشجيع التقييمات المشتركة.

٣٤ - وأردفت قائلة إن المسألة الهامة الثانية التي أثارها التقرير هي الحاجة الى ترابط برنامجي معزز. وقد تحقق تقدم، ولكن ما يزال هناك الكثير الذي يتعين عمله. ومن أهم إنجازات فريق الأمم المتحدة الإنمائي كان العمل الذي اضطلع به لتعزيز جهاز الممثل المقيم، بما في ذلك توسيع قاعدة التوظيف وتحسين التدريب. وينبغي أن تستمر هذه الجهود، وأن تشمل استكمالات دورية لمعايير الاختيار والتدريب ذي الصلة الهادفة الى تعزيز المهارات التحليلية والقيادية، وتوسيع مجموعة المرشحين، وزيادة عدد النساء بين الممثلين المقيمين.

٣٥ - وأضافت قائلة إن استراليا تحبذ العمل بنهج تدريجي متزايد في تنفيذ إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية يقوم على أساس الدروس المستفادة من التقييمات المؤداة. ويلزم التوصل الى طرق لضمان مشاركة الوكالات المتخصصة مشاركة كاملة وفعالة وبإعداد قدرات تحليلية قوية للأمم المتحدة على الصعيد القطري، وخاصة فيما يتعلق بإعداد التحليلات القطرية المشتركة. ويلزم أيضا اتخاذ الإجراءات اللازمة لتشجيع تحقيق شراكة أوسع بين الصناديق والبرامج، ومؤسسات بريتون وودز ومصارف التنمية الإقليمية، وخاصة على الصعيد القطري. ولا غنى عن إجراء مشاورات كاملة مع الحكومات.

٣٦ - واستمرت قائلة إنه فيما يتعلق بالبرمجة، فهي تؤكد على أهمية المتابعة الفعالة على الصعيد القطري لمؤتمرات الأمم المتحدة وتعزيز النهج البرنامجي حيثما يمكن؛ وتعزيز القدرات المحلية لتسهيل التنفيذ الوطني؛ والحيازة الوطنية؛ وضمان استدامة المشاريع في الأجل الطويل. ومن اللازم أيضا تحقيق مزيد من التقدم في تنسيق عمليات البرمجة القطرية. ودورات البرمجة المنسقة ينبغي أن تؤدي إلى تبسيط عمليات التخطيط والتنفيذ في الميدان وأيضا إلى تحسين البرمجة والآثار. والخطط والأولويات الوطنية تشكّل الإطار لجميع الأنشطة الإنمائية، وينبغي أن يعمل كل كيان في نظام الأمم المتحدة الإنمائي وفقا للولاية والأولويات التي

يحددها له مجلس إدارته. ويستدعي هذا أن يقوم جهاز الأمم المتحدة الإنمائي بتحقيق التوازن بين الحاجة إلى المرونة والاستجابة للضغوط من أجل الحفاظ على ترابط عام في الأنشطة. وينبغي للأنشطة التنفيذية أن تركّز بشكل واسع على الجهود الوطنية الداعمة في تنفيذ متابعة المؤتمرات الدولية للأمم المتحدة.

٣٧ - ومضت قائلة إن استراليا مهتمة بصورة خاصة بالترابط بين أنشطة الطوارئ، وأنشطة بناء السلام والأنشطة الإنمائية. وينبغي لاستعراض السياسة الشامل الذي يجري كل ثلاث سنوات أن يوصي بتحديد أوضح لأدوار ومسؤوليات مختلف جهات الأمم المتحدة، كما ينبغي برمجة الأنشطة الداعمة لشتى الأهداف بحيث يعزز أحدها الآخر على أساس المبادرات التي تدعمها لجنة التنسيق الإدارية تحت رئاسة الأمين العام. وجهاز المنسق المقيم في وضع جيد يسمح له بالقيام بدور قيادي في ذلك الجهد. وينبغي أن يكفل النهج تحسين الانتقال من الإغاثة أو التعمير بعد مرحلة النزاع إلى التنمية.

٣٨ - واستطردت قائلة إن مسألة تعبئة الموارد مسألة حيوية. ومن المهم توفير موارد مأمونة يمكن التنبؤ بها للمؤسسات الإنمائية للأمم المتحدة. وتسلّم استراليا أيضا بالدور التكميلي للتمويل من مصادر غير أساسية: ينبغي بذل جهود مضنية للحصول عليه.

٣٩ - واختتمت كلامها قائلة إن جهاز الأمم المتحدة الإنمائي ينبغي أن يواصل تعزيز حقوق الإنسان في أنشطته، كما ينبغي أن يعالج مضمون وأبعاد حقوق الإنسان في الأنشطة الإنمائية بطريقة أدق في منهجيتها.

٤٠ - **السيد سفير يونس** (البنك الدولي): قال إنه في عام ١٩٩٨ اجتمعت لأول مرة في تاريخ الأمم المتحدة مجموعة من السفراء مع المديرين التنفيذيين للبنك كمتابعة لاجتماع المجلس الاقتصادي والاجتماعي الذي عقد في ١٨ نيسان/أبريل. وهذه الاجتماعات تحطم الحواجز الاصطناعية القائمة بين الهيئتين، وتهيئ محفلا نافعا لتبادل الآراء إزاء عدد من المشاكل العالمية الملحة. وهناك مجال آخر للتعاون والتفاعل بين الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز هو لجنة التنسيق الإدارية، التي ستتناول خلال العام الجاري الأزمة الاقتصادية الآسيوية، والعناصر المختلفة لعملية الإصلاح وتقرير الأمين العام بشأن أفريقيا.

٤١ - وأردف قائلا إن البنك الدولي يوافق على البيانات التي أُدلي بها باسم فريق الـ ٧٧ والاتحاد الأوروبي التي مفادها أن العنصر الأساسي في استراتيجية الشراكة هو تهيئة بيئة فعـّالة للشراكة على الصعيد القطري. ونقطة الانطلاق لبرنامج شراكة البنك هو علاقته بالبلدان النامية وأثر خدماته على بيئتها. والبنك يرى أن دوره هو تعزيز قدرة كل حكومة على معالجة كل نشاط إنمائي أيـًّا كان نوعه، ولذا فهو على استعداد لتقديم عدد من الأدوات والتأكد بشكل قاطع من أن أي شكل من أشكال التعاون مُعَد بعد أن أخذت في الاعتبار احتياجات كل قطر. ولكيما ينجح هذا النهج، يلزم على كل بلد أن يُعد رؤيته لمستقبله. وقد أختير عدد من البلدان التي يمكن تطبيق هذا النهج حيالها.

٤٢ - وأضاف قائلا إن سياسة الشراكة ما هي سوى جزء من جهد أوسع - يسمى الأثر الاستراتيجي - يهدف إلى جعل البنك الدولي يستجيب لاحتياجات العملاء ويطوع نفسه للتغييرات الرئيسية التي تحدث في البيئة الخارجية بجعلها أكثر تركيزا على العملا وأكثر استرشادا بالطلب؛ ووقف انخفاض نوعية قروضها؛ وتعزيز جميع الآليات التي تمكـّن البنك من أن يصبح مؤسسة إنمائية أولية وتجعله محفزا حقيقيا للتغيير. وللبنك الدولي الآن،

على الصعيد القطري، وظائف عديدة على مستوى المديرين؛ وكان التغيير موضع ترحيب من بلدان كثيرة، لأنه هيأ فرصة فريدة لتعزيز التعاون على الصعيد القطري.

٤٣ - واستمر قائلا إن جهدا عظيما قد بذل لتحسين التعاون بين عمليات البرمجة في البنك الدولي والأمم المتحدة في مالي وفييت نام، حيث تضمن ذلك تبادل موسعا للآراء، والتزاما بعملية متقاسمة عامة حددت فيها وكالات وبرامج الأمم المتحدة برامجها في المساعدة الإنمائية وحدد البنك استراتيجيته في المساعدة القطرية.

٤٤ - واستطرد قائلا إن عدد كبيرا من الشراكات الفعـّالة للغاية يتكون على الصعيدين القطري والإقليمي. وقد مكنت اتفاقات عقدت مؤخرا مع منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة لتصميم وتنفيذ عدد كبير من برامج الأمن الغذائي وبرامج التنمية الريفية في البلدان الأفريقية التي من أقل البلدان دخلا. واتفاق البنك الدولي مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين يعزز التعاون والتنسيق في تلك البلدان التي توجد في حالات ما بعد النزاع التي يصير فيها التعمير استراتيجية ضرورية لتحقيق السلام والازدهار. وقد بدأ في السنتين الأخيرتين حوار شامل للغاية مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن عدد من المجالات موضع اهتمام مشترك.

٤٥ - واختتم كلامه قائلا إنه يلزم، في عصر التعاون الجديد، التمسك بشدة بثلاثة مبادئ أساسية على الأقل هي: تعاون خط المواجهة الذي تفصـّل فيه اتفاقات التعاون وفقا لأولويات واحتياجات البلدان وتـُعبـّر عنها؛ وفعالية التكاليف ومزايا التنافس والتنوع في الولايات؛ وإعادة توجيه نظم القيمة على أساس أن حقائق الألفية القادمة ينبغي أن تكون الحقائق التي تحدد شتى أشكال التعاون بين البنك الدولي والأمم المتحدة. وأكثر عنصرين أساسيين في التعاون الفعـّال بين الاثنين هما القيادة والثقة المتبادلة.

٤٦ - **السيدة سيبال** (منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، اليونسكو): أشارت إلى تقرير الأمين العام فقالت إنه جاء في حينه حيث أنه جذب الانتباه إلى مسائل ناشئة من تنامي العولمة. وتؤيد اليونسكو كل التأييد الموضوعات الجديدة التي اقترحت للتقارير التي ستقدم خلال السنوات الثلاث القادمة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي وإلى الجمعية العامة (الفقرة ١٥). والمواضيع في مجالات مثل المرأة في التنمية والقضاء على حدة الفقر والتنمية البشرية والتنمية المستدامة تقع في محور ولاية المنظمة ومشاركتها. وفيما يتعلق بأثر الأنشطة التنفيذية، فهي توافق كلية على الفقرة ٣٩ من التقرير، ملاحظة أن منظومة الأمم المتحدة كلها تشارك في ممارسة المذكرة الاستراتيجية القطرية والمشروع الريادي المتعلق بإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. وأوليات اليونسكو هي تلك التي تعتمدها المؤتمرات العالمية، إلى الحد الذي ترغب فيه الدول الأعضاء في الحفاظ عليها على الصعيد الوطني. غير أن اليونسكو تتساءل عما إذا كان الإطار الجديد المقترح في الفقرة ٤٣ سيشكل ازدواجا لجهود أخرى مثل إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية.

٤٧ - وأردفت قائلة وفيما يتعلق بمنظور نوع الجنس، فنظرا لأن الأفرقة المشتركة بين الوكالات المكرسةلإدماج هذا المنظور في جميع الأنشطة التنفيذية السارية بالفعل في معظم البلدان، فينبغي تشجيع الأفرقة القطرية للأمم المتحدة لتكثيف تعاونها في البرامج القطرية. وسيكون التركيز على تأنيث الفقر فكرة طيبة أيضا. وقد حافظت اليونسكو دائما على وجود اتصالات وثيقة مع المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني وشارك أولئك الشركاء بنشاط في عملها. وفيما يتعلق بالأبعاد الإقليمية، فمن المهم أن يأخذ المنسقون المقيمون في الاعتبار ولايات

وبرامج جميع الوكالات غير الممثلة في البلدان التي يقيمون فيها وذلك لإنشاء صلات قوية بين مستويات العمليات الوطنية والإقليمية.

٤٨ - واختتمت كلامها قائلة إنه فيما يتعلق بالتوصيات المقدمة بشأن تفويض السلطة، فمن المهم ملاحظة أن الأمين العام يرغب في إجراء تقييم للمنظومة بكاملها. وتوافق منظمتها على جميع التوصيات الواردة في الفقرتين ١١٤ و ١١٥ المتعلقتين بالتنفيذ الوطني. وفيما يتعلق بالمساعدة الإنسانية، وإعادة التأهيل، وبناء السلام والتنمية التي ينبغي اعتبارها جزءا لا يتجزأ من الجهود الهادفة إلى تعزيز ثقافة السلام، فإن اليونسكو توافق تماما على الفقرة ١٢٣ من التقرير. ومن المهم للغاية إقامة صلات محددة بين آليات أو أطر البرمجة المتصلة بالتنمية وتلك المتصلة بالمساعدة الإنسانية.

٤٩ - **السيد تيندريبيوغو** (بوركينا فاصو): قال إن التحدي الذي يواجه كلا من الأمم المتحدة والدول الأعضاء يتمثل في إنشاء إطار تنفيذي يكون مرنا إلى الدرجة التي يمكن فيها تطبيقه ويكون قادرا على احتمال أي نوع من الاضطراب الذي قد يحدث. والأثر الإيجابي للأنشطة التنفيذية هو هدفها النهائي، وأثرها على مستوى فقر السكان هو مقياس النجاح، وفي هذا الصدد، فمن الصعب الخروج بأي استنتاجات نهائية على أساس ستة تقييمات فقط اضطلع بها في مجال تحقيقات مقيد للغاية. غير أنه نظرا لأن تقرير الأمين العام (A/53/226 و Add.1-4) أشار إلى أن تلك التقييمات حققت، في العموم، نتائج طيبة، فهو يؤيد التوصية بتمديد نطاق التغطية الجغرافية للممارسة. وينبغي متابعة وتوسيع تحليل الأثر على بناء القدرات والمنظمات الوطنية والدروس التي ستترتب على ذلك ستكون نافعة للتنفيذ الكامل لمبدأ التنفيذ الوطني. وهو يؤيد أيضا التوصيات المتعلقة بالحاجة إلى نهج أدق في منهجيته داخل الأمم المتحدة إزاء بناء القدرات.

٥٠ - واختتم كلامه قائلا إنه فيما يتعلق بالمؤتمرات العالمية، فإن كثيرا من البلدان النامية يواجه مصاعب جدية في تنفيذ برامج العمل المختلفة. ومن ضمن أسباب ذلك القدرات الوطنية الضعيفة، وعدم وجود وسائل المتابعة المناسبة فضلا عن عدم وجود موارد مالية. لذا ينبغي على المجتمع الدولي أن يقدم التزاما ماليا أكثر فعالية للمؤسسات التي تعمل في هذا الميدان. والالتزام الرئيسي للعالم في هذا المجال يجب أن يكون القضاء على حدة الفقر. وهو يرغب، في هذا الصدد، أن يثني على جميع المبادرات المضطلع بها من قِبَل مختلف المجالس التنفيذية للتوصل إلى حلول للحالات المالية الحرجة التي تواجهها. وفي ذات الوقت فإن وفده يتساءل عما إذا كانت هناك إرادة سياسية حقيقة لإنهاء هذه الأزمة.

٥١ - **السيد شولكوف** (الاتحاد الروسي): قال إن كفاءة الأنشطة التنفيذية للأمم المتحدة تقوم على أساس تعزيز القدرات الوطنية. فتحسين الحكم على جميع المستويات فضلا عن المشاركة النشطة للمجتمع المدني في العملية الإنمائية مسألة حيوية في بناء القدرات الوطنية. وتحقيقا لهذا الغرض، ينبغي تعزيز ممارسة التنفيذ الوطني. ويؤيد وفده التدابير الهادفة إلى تنفيذ اقتراح الأمين العام بشأن دعم روح الفريق في أنشطة البرامج والصناديق التنفيذية في الميدان. وهو يؤيد أيضا التدابير التي يجري اتخاذها لتحسين نوعية الخدمات المؤداه، وتعزيز كفاءة الأنشطة البرنامجية والعمل باللامركزية فيها، وتقوية المكاتب الوطنية، وإنشاء آليات للرصد والتقييم، وتبسيط الإجراءات الإدارية وتحقيق المسؤولية والمساءلة على نطاق أكبر. وأعرب عن ترحيبه بإنشاء إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. وهو إذ يلاحظ الزيادة في عدد المنسقين المقيمين لمؤسسات أخرى في منظومة الأمم المتحدة، فإن الإبقاء على ممارسة الاحتفاظ بمكتبين في نفس الوقت، مكتب المنسق المقيم للأمم المتحدة،

مقترنا مع مكتب الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، له ما يبرره وذلك لضمان تحقيق التنسيق الفعال في الميدان. وينبغي أن يشمل التنسيق أيضا مساعدة إنسانية في حالات الطوارئ، وهي عنصر هام في الجهود المشتركة للمجتمع الدولي لتحقيق التنمية المستدامة.

٥٢ - وأردف قائلا إنه لضمان كفاءة الأنشطة التنفيذية، يلزم العثور على مصادر مناسبة للتمويل. ووفده يشاطر الكثير من الدول الأعضاء قلقها فيما يتعلق بتخفيض الموارد الأساسية للبرامج والصناديق التنفيذية للأمم المتحدة ويرحب بجهود برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وبرنامج الأغذية العالمي الهادفة إلى تحسين كفاءة ونوعية أنشطتها البرنامجية. وفي هذا الصدد، فإن زيادة التعاون مع مؤسسات بريتون وودز مسألة مهمة بصورة خاصة في مجالات مثل التنمية الاجتماعية، والقضاء على حدة الفقر والحماية البيئية. ويثني وفده أيضا على تعزيز الطبيعة الشاملة للبرامج والصناديق التنفيذية للأمم المتحدة وكذلك على الجهود الهادفة إلى الوفاء بالاحتياجات الخاصة للاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقال. ويفي بمصالح هذه الاقتصادات تركيز الأنشطة التنفيذية على المساعدة في بناء وتنمية مؤسسات اقتصاد السوق، والتعجيل بإدماج البلدان التي تمر بمرحلة انتقال في الاقتصاد العالمي وتحقيق استقرار الاقتصاد الكلي، وتنمية تنظيم المشاريع وزيادة الاستثمارات. ويؤيد الاتحاد الروسي التدابير التي اقترحها الأمين العام فيما يتعلق بالتحضيرات للدورة الاستثنائية للأمم المتحدة المكرسة لاستعراض مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل.

٥٣ - **السيد ريلانغ** (جزر مارشال): قال إن المساعدة الإنمائية الرسمية التي تلقاها بلده خلال السنتين الماضيتين تنخفض بانتظام كما أن التمويل المقدم في إطار الاتفاقات الثنائية مع الولايات المتحدة الأمريكية ينخفض أيضا انخفاضا له دلالته. وقد قررت حكومته تنويع جهودها؛ غير أن عددا من الأولويات المتنافسة جعل هذه الجهود معقدة للغاية. وسيكون لجهود حكومته في إعادة تنشيط وإعادة هيكلة القطاع العام أثر اجتماعي هام. وعلاوة على ذلك، فليس لبلده الموارد البشرية القادرة على إعداد التقارير التفصيلية المطلوبة للوفاء بكثير من الالتزامات الدولية.

٥٤ - واختتم كلامه قائلا إن بلدان جزر المحيط الهادئ، عامة، وجزر مارشال بصورة خاصة، لا تتلقى المساعدة التي تضاهي احتياجاتها سواء من مصادر ثنائية أو من منظومة الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، فإن حكومته يهمها استقصاء إمكانيات اقتراح مشروع بعقد حلقة عمل تحت رعاية الأمم المتحدة في جزر مارشال. وهي تود أيضا أن ترى زيادة في أنشطة إدارة شؤون الإعلام في المنطقة في نشر المعلومات على القطاع غير الحكومي. وقبل ذلك في هذا العام، كان الأمل يراود حكومته في أن يقدم صندوق الأمم المتحدة الجديد للشراكات الدولية موارد جديدة لاحتياجات التنمية المستدامة للبلدان الجزرية. ووفده غير راض بأن الصندوق يعمل بأسلوب شفاف ويرغب في أن تتوفر لديه معلومات أكثر عن عملياته المقبلة.

٥٥ - **السيد أونغ** (ميانمار): قال إن استمرار عدم كفاية الموارد للأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها الأمم المتحدة يهدد قدرة صناديق وبرامج الأمم المتحدة على الاستجابة لاحتياجات البلدان النامية. لذا يلزم على المجتمع الدولي أن يتعاون كيما يهتدي إلى حلول لهذه المشكلة. وفي هذا الصدد، فإن الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية ينبغي أن تأخذ في الاعتبار بصورة متزايدة الاختلافات في مستويات التنمية في البلدان. فالتعاون بين بلدان الجنوب موضوع ناشيء يمكن أن يساعد على حل كثير من المشاكل التي تواجه البلدان النامية.

٥٦ - وأردف قائلا إن عملية الانتقال التي شرع فيها بلده اقتضت إجراء تغييرات واسعة في أساسات الهيكل الأساسي للدولة. وقد حصلت حكومته على تعاون من شركائها الإقليميين. والواقع أن القطاع الخاص عنصر أساسي في التعاون بين بلدان الجنوب، وهو الذي قد يؤدي دورا متزايد الأهمية في اقتصاد بلده. ويمكن لقطاعات كثيرة، مثل النقل، والاستثمار، والعلم والتكنولوجيا والأغذية والزراعة أن تستفيد من التعاون بين بلدان الجنوب، ويمكن للمجتمع الدولي أن يقدم دعما أكثر للتعاون التقني والاقتصادي بين البلدان النامية. وفي هذا السياق، يرحب بالمساعدة من جميع المصادر، بما في ذلك المؤسسات المتعددة الأطراف ذات الصلة والجهات التي لا تنتمي للدولة.

٥٧ - **السيد رونر** (المراقب عن سويسرا): قال إن أثر التقييمات التي دعمتها سويسرا واشتركت في تمويلها، كشف بوضوح عن الأهمية الكبرى لبناء القدرات في عملية التنمية والدور الهام الذي تؤديه منظومة الأمم المتحدة في بناء واستخدام القدرات المحلية. وينبغي أن تصبح الأمم المتحدة أنشط حتى في هذا الميدان لما تتمتع به من مزايا نسبية. وستواصل سويسرا دعم أثر التقييمات وستسهم كذلك في إصدار ونشر تقارير التقييمات. ويرى وفده أن إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، مقرونا بتعزيز نظام المنسق المقيم سيساعد إلى حد كبير على تحسين الأنشطة التنفيذية للمنظمة. وقد أثبت عمليا تقييم المرحلة الريادية، في جملة أمور، الحاجة إلى مشاركة الحكومات بشكل نشط، وإلى نهج يأخذ في الاعتبار حالة كل قطر على حدة، وأهمية بدء العملية بتقييم قطري مشترك. وقد أحرز نظام المنسق المقيم تقدما فيما يتعلق بتوسيع الاختيار والتعيين، وخصوصا فيما يتعلق بالتدريب والتوازن بين الجنسين.

٥٨ - واختتم كلامه قائلا إن من الضروري أن يظل النظام متأصلا في بيئة تنفيذية حقيقية. وبناء عليه، فإن مهمة التنسيق لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي الواقعة في محور منظومة الأمم المتحدة يجب أن يعاد تأكيدها بوضوح وتبقى خالية من الشكوك، على الأقل حتى استعراض السياسة الذي يجري كل ثلاث سنوات القادم. وتأمل سويسرا أن يوقف تشغيل أنشطة منظومة الأمم المتحدة الإنمائية والآثار المترتبة عليه الانخفاض الحالي في التمويل المقدم في إطار المعونة الإنمائية الرسمية وفي النهاية يعكس مساره. ونظرا لأن المؤسسات المتعددة الأطراف والمصارف والصناديق الإنمائية الإقليمية الأخرى تتنافس تنافسا نشطا أيضا على نفس موارد المساعدة الإنمائية الرسمية. فثمة حاجة إلى تعاون أوسع بين كيانات الأمم المتحدة وإلى التزام أوضح من جانب المانحين التقليديين والمقبلين.

٥٩ - **السيد كانجو** (باكستان): قال إنه رغما عن أن باكستان تقر بالحاجة إلى ترابط برنامجي، فهي ترى أن الأنشطة التنفيذية ينبغي أن تكون على درجة من المرونة التي تكفل لها الاستجابة لاحتياجات إنمائية وطنية محددة. ويؤيد وفده التدابير التي يجري اتخاذها لضمان الترابط البرنامجي والتنفيذ المشترك في إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. وإن كان يرى أن من بالغ الأهمية أن تكون الحكومات المعنية حائزة لعملية إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية حيازة كاملة وأن توافق عليها. وينبغي أن يزداد تركيز الأنشطة التنفيذية على تقديم الدعم في المتابعة المنسقة للمؤتمرات العالمية كما ينبغي إدماج الاستراتيجيات والأهداف الدولية في هذه الأنشطة التنفيذية. ونظرا لأن الحكومات فواعل رئيسية في تنفيذ المؤتمرات العالمية، فينبغي متابعة هذا التنفيذ وفقا لسياسات كل بلد مشمول ببرنامج.

٦٠ - وأردف قائلا إن وفده يرى أنه ينبغي تشجيع تنفيذ البرامج من خلال طرائق التنفيذ الوطني، وأن تحديد وإدارة المشاريع والبرامج ينبغي أن يُعهد بهما إلى الحكومات. وبعد أن أشار إلى أن حكومته قررت أن التنفيذ الوطني سيكون الشكل المفضل للتنفيذ خلال إطار التعاون القطري الأول للفترة ١٩٩٨-٢٠٠٣، قال إن احتياجات تقديم التقارير في إطار طرائق التنفيذ الوطني ينبغي جعلها متماشية مع النظم الوطنية.

٦١ - وأضاف قائلا إن تعزيز التعاون بين مؤسسات بريتون وودز وبقية منظومة الأمم المتحدة ينبغي الاضطلاع به بالتشاور التام مع البلد المضيف ومع التسليم الكامل بالمناظير والولايات وهياكل وطرق العمل المختلفة لهذه المؤسسات. وحياد أنشطة الأمم المتحدة ينبغي الحفاظ عليه. وعلى الرغم من أن حكومته تحبذ مشاركة المنظمات غير الحكومية في برمجة وتنفيذ الأنشطة الإنمائية لمنظومة الأمم المتحدة، فهي ترى أنه ينبغي توجيه المساعدة المقدمة إلى المنظمات غير الحكومية من خلال الحكومات لضمان المساءلة وكفالة قدر أكبر من الشفافية.

٦٢ - واختتم كلامه بأن أشار إلى أن المقدار الذي تم توفيره لمنظومة الأمم المتحدة للأنشطة التنفيذية انخفض في السنوات الثلاث الماضية وأن هناك ميلا متزايدا لتخصيص تمويل لهذه الأنشطة، بجعلها معتمدة على المانح وليس على الطلب. والدور الذي تؤديه منظومة الأمم المتحدة مختلف اختلافا نوعيا عن ذلك الذي يؤديه شركاء إنمائيون خارجيون آخرون وينبغي الحفاظ عليه. وأعرب عن قلقه لعدم كفاية الموارد الإنمائية للأمم المتحدة وأمله في أن يسهل القرار، الذي اتخذ أخيرا بشأن استراتيجيات التمويل الذي اعتمده المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان، تحقيق الهدف السنوي الذي يبلغ ١,١ مليون دولار. وفي هذا الصدد، شدد على الأهمية الأساسية للإرادة السياسية. ولا يعارض وفده المقترحات القائلة بالبحث عن مصادر جديدة للتمويل، على شرط أن يظل حياد متعدد وجوه الأنشطة التنفيذية بلا تغيير. ولكيما تنجح تدابير الإصلاح، يجب ضمان التمويل الكافي الذي يمكن التنبؤ به للصناديق والبرامج. واختتم كلامه بأن أثنى على عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وقيادة مديره المنصرف السيد سبيث.

٦٣ - **السيد كيبيدي** (إثيوبيا): قال إن المساعدة المقدمة من مختلف وكالات الأمم المتحدة أسهمت في تعزيز التنمية المستدامة في إثيوبيا وإن حكومته ممنونة للغاية لهذه الوكالات.

٦٤ - وأردف قائلا إنه على الرغم من أن وكالات الأمم المتحدة العاملة في إثيوبيا تسهم بالفعل في تنفيذ برامج القطاعات، فلم توضع بعد تفاصيل مبادرات مثل مذكرة الاستراتيجية القطرية، وإطار التعاون القطري وإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. وينبغي إدماج هذه المبادرات في استراتيجيات الحكومات الإنمائية الوطنية. ويجب أن تستند مشاركة الأمم المتحدة في أساسها إلى أولويات الحكومات وأن تكون مرنة بالقدر الذي يجعلها تستجيب للاحتياجات المحددة للبلدان.

٦٥ - وأضاف قائلا إن استعراض السياسة الشامل الذي يجري كل ثلاث سنوات ينبغي أن يركز على تحديد مبادئ توجيهية واضحة وعملية لتنفيذ مختلف المبادئ التي وافقت عليها اللجنة على مدار السنين. ولا تدخر حكومته وسعا في ضمان توافق أنشطة صناديق وبرامج الأمم المتحدة، في جملة أمور مع مبادئ النهج البرنامجي وطرائق التنفيذ الوطني الواردة في قراري الجمعية العامة ١٩٩/٤٧ و ١٢٠/٥٠، وفي مختلف مقررات المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وتختلف درجة الالتزام بهذه الطرائق إلى حد كبير بين وكالات الأمم المتحدة. وفي هذا السياق، يؤيد وفده تأييدا تاما إنهاء المبادئ التوجيهية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي المتعلقة بالتنفيذ الوطني،

التي تركز على تعزيز القدرات الوطنية وذلك لتمكين الحكومات من تحقيق الاعتماد الوطني على الذات (A/53/226/Add.1، الفقرة ١١٢). وهو يأمل أن تحترم وكالات الأمم المتحدة الأخرى كذلك مبادئ التنفيذ الوطني وحيازة الحكومة للبرامج. ويمكن تحقيق هذه الأخيرة على أفضل وجه بإدماج برامج التعاون في عمليات الميزنة والتخطيط في البلدان، وينبغي إيلاء انتباه جدي لهذه المسألة خلال الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات الحالي. ويساور الوفد أيضا القلق للتأخير في تنفيذ البرامج الذي يتسبب فيه التأخير في توزيع الاعتمادات بسبب إجراءات المجلس التنفيذي والاحتياجات المعقدة لتقديم التقارير.

٦٦ - واستمر قائلا إن وفده يتفق مع الأمين العام على أهمية متابعة المؤتمرات العالمية ودور نظام المنسق المقيم والأبعاد الإقليمية للأنشطة التنفيذية خلال استعراض السياسة الذي يجري كل ثلاث سنوات. غير أنه حذر من تعريض الموارد المتوفرة لمجالات برنامجية هامة للخطر في عملية تقييم متابعة المؤتمرات العالمية. وإلى هذا الحد فإن التقدم المحرز في الاضطلاع بالأنشطة التنفيذية على أساس إقليمي لم يكن مرضيا.

٦٧ - ومضى قائلا إن من دواعي السخرية أن المساعدة الإنمائية الرسمية انخفضت إلى أدنى مستوى لها على الإطلاق عندما اعتمدت وكالات الأمم المتحدة مجموعة من تدابير الإصلاح. وما لم ينعكس هذا المسار فقد يُقلل من الإمكانيات الفريدة للأمم المتحدة في تقديم المساعدة على أساس مبادئ تعدد الأطراف والحياد والعالمية والمنح. لذا يدعو وفده جميع الشركاء الإنمائيين إلى الوفاء بالتزامهم بتحقيق هدف بلوغ نسبة ٠,٧ في المائة للمساعدة الإنمائية الرسمية. وهو يُرحب أيضا باستراتيجية التمويل الجديدة التي اعتمدها مؤخرا المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان. وهذه الاستراتيجيات الجديدة ينبغي أن تُركز على الحصول على موارد جديدة بدلا من الاستعاضة عن الدعم التقليدي للمانحين.

٦٨ - واختتم كلامه قائلا إن وفده يرحب بالدور البارز الذي يؤديه نظام الممثل المقيم في جهود الإصلاح. ولا شك في أن القيام بدراسة متعمقة لدور الممثلين المقيمين ومهمتهم الأساسية وسلطتهم سيحسن التنسيق بين الوكالات. ووفده يُعارض أي تنفيذ متعجل واسع النطاق لآلية البرمجة لإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية بدون تحليل وتقييم كافيين وشاملين لمشاريع المرحلة الريادية. لذا يجب لإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية أولا أن يثبت عمليا مزاياه النسبية داخل نظام التعاون الإنمائي كله؛ وقرار العمل بالإطار أو عدم العمل به ينبغي أن يترك لتقدير كل بلد مشمول ببرنامج.

٦٩ - **السيد يوان شاوفو** (الصين): قال إن وفده يُعلق أهمية كبرى على الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية وهو على استعداد لزيادة تعاونه معها. وطبيعة هذه الأنشطة من عالمية وتعددية، وحيادية ومنحية يجب الحفاظ عليها، كما يجب توجيه الإصلاح الشامل للأمم المتحدة نحو تعزيزها بدلا من إضعافها.

٧٠ - وأردف قائلا إن من المؤسف أن المساعدة الإنمائية الرسمية بلغت مستوى منخفضا غير مسبوق، حيث لم تتجاوز ٠,٢٢ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للبلدان المتقدمة النمو. وانخفاض الموارد الأساسية الذي عرقل الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية مسألة تثير قلقا جديا. واستراتيجية التمويل الجديدة للموارد الأساسية التي اعتمدتها الصناديق والبرامج لا يمكن أن تكون فعالة بدون إرادة سياسية قوية من جانب المانحين. والمصدر الرئيسي للموارد الأساسية يجب أن يستمر في أن يكون البلدان المتقدمة النمو. وأعرب عن الأمل في أن تلتزم

البلدان المتقدمة النمو بقرارات الجمعية العامة ذات الصلة بغية كفالة تحقيق التبرعات للأهداف الموافق عليها وتوافر الموارد الأساسية للأنشطة التنفيذية على أساس يمكن التنبؤ به، ومستمر ومضمون.

٧١ - واختتم كلامه قائلا إن الأنشطة التنفيذية يجب أن تعتمد على البلدان وتكون قادرة على الاستجابة لاحتياجات البلدان المشمولة بالبرامج في أسلوب مرن. ويلزم أن يكون تركيزها على بناء القدرات. ويؤيد وفده التنفيذ التدريجي الواسع النطاق لإطارات الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، الذي ينبغي صياغته مشاركة بين وكالات الأمم المتحدة والحكومات المتلقية مع الأخذ في الاعتبار الخطط والأولويات الإنمائية وذلك لزيادة الإحساس بالحيازة والتحديد الوطنيين.

٧٢ - **السيد أوزتورك** (تركيا): قال إن تركيا استفادت استفادة جمة من الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية. وقد دعمت منظومة الأمم المتحدة مشاركة تركيا في المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة للأمم المتحدة متابعتها فضلا عن مشاركتها في البرامج البيئية، بما فيها خطة عملها البيئية الوطنية. ويدعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عددا من البرامج المتقاسمة التكاليف الوطنية التنفيذ في تركيا. وبالإضافة إلى ذلك، فإن تركيا هي إحدى البلدان الريادية في إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية؛ وينبغي أن يكون إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية المتعلق بها جاهزا على نهاية هذا العام. وهي بدورها تتعاون بنشاط مع مختلف البلدان النامية، ولا سيما تلك الواقعة في منطقة البحر الأسود.

٧٣ - وأردف قائلا إن وفده يرى أن تعزيز المنسق المقيم ومهام المكتب الميداني سيمكن بعض الوكالات المتخصصة للأمم المتحدة ذات الاعتمادات المحدودة من تقديم دعم تقني للبلدان المشمولة بالبرامج. وفي مجال التعاون التقني، فإن التنسيق بين المنظمات الدولية والوطنية ذات الصلة مسألة حيوية، على غرار التنسيق على المستوى الوطني. وهو يلاحظ، في هذا الصدد، أن السلطات التركية تواجه صعوبات في التماشي مع التغييرات الكثيرة، التي لا لزوم لها في بعض الأحيان، التي تلحق بإجراءات وقواعد الأمم المتحدة.

٧٤ - واختتم كلامه بأن شدد على أهمية تعزيز الأنشطة التنفيذية على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي، تماشيا مع الفقرة ٢٠ من قرار الجمعية العامة ١٢٠/٥٠. وشدد أيضا على ضرورة التعاون بين منظومة الأمم المتحدة والرابطات الاقتصادية الإقليمية ودون الإقليمية بنية تحاشي الازدواج، واستخدام الموارد القليلة إلى حدها الأقصى وتعزيز قدرات هذه الرابطات من خلال إنشاء الشبكات ونقل الخبرة الفنية والمبادئ التوجيهية المعيارية.

٧٥ - **السيد يونغ سيوك كيم** (جمهورية كوريا): قال إن وفده يُعلق أهمية كبرى على استعراض السياسة الشامل الذي يجرى كل ثلاث سنوات كوسيلة مناسبة لتنفيذ تدابير الأمين العام للإصلاح وتطويع المنظمة للبيئة الاقتصادية العالمية السريعة التغيير. ويؤيد وفده التغييرات المؤسسية التي أدخلت في العمليات الإنمائية خلال السنوات الثلاث الماضية. وهو يرحب بإنشاء فريق الأمم المتحدة الإنمائي وعمليات تبسيطه وإعادة هيكلته ويأمل في زيادة تبسيط إجراءات دعم التخطيط والبرامج. وفي هذا الصدد فهو يُثني على التقدم المحرز في تنسيق دورات البرمجة والميزنة للصناديق والبرامج. وإن كان يحذر من أنه لا ينبغي للجهود الهادفة إلى تحسين التنسيق أن تخلق أعباء إدارية إضافية.

٧٦ - وأردف قائلا إن وفده يؤيد تعزيز نظام المنسق المقيم من خلال القيام، في جملة أمور، بإنشاء بيوت الأمم المتحدة. وستؤدي بيوت الأمم المتحدة أيضا دورا حيويا في تعزيز الروابط بين المانحين، وحكومات البلدان المشمولة بالبرامج وسواهم من الشركاء الإنمائيين ودعا إلى تحسين معايير الاختيار وإلى تدريب المنسقين الإقليميين في سياق يتسم باللامركزية وتفويض السلطة. وستصبح إطارات الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية أداة رئيسية في ضمان التنسيق المحدد لبلد معين على الصعيد الميداني. وفي هذا الصدد، فعليها أن تحترم الأولويات الوطنية للبلدان المشمولة بالبرامج. وفي نهاية الأمر، ينبغي أيضا إدماج الوكالات المتخصصة وغيرها من الشركاء الإنمائيين الدوليين، بما فيها مؤسسات بريتون وودز. والمجتمع المدني في هذه الإطارات. وبوسع الأمم المتحدة أن تؤدي دورا تنسيقيا قياديا في هذه العملية. ويؤيد وفده زيادة الترابط بين منظومة الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز. وهو يأمل أن يشكل المشروعان الرياديان لإطار الأمم المتحدة الإنمائي في فييت نام ومالي، اللذان يتضمنان البنك الدولي، خطوة في هذا الاتجاه.

٧٧ - وأضاف قائلا إن وفده يؤيد أيضا التطبيق الأوسع للنهج البرنامجي واستراتيجية بناء القدرات من خلال طرائق زيادة التنفيذ الوطني. وتحقيقا لهذه الغاية، تنبغي زيادة تنمية المبادرات الإقليمية، مثل التعاون بين بلدان الجنوب في شكل تعاون تقني بين البلدان النامية. ويوافق وفده على تقرير الأمين العامل القائل بأن التعاون التقني بين البلدان النامية ينبغي إدماجه بشكل كامل في الأنشطة التنفيذية العادية للأمم المتحدة. وبصفة عامة، يود وفده أن يشاهد تأكيدا أشد على البعد الإقليمي في التعاون الإنمائي وعلى دور اللجان الإقليمية. وفي الختام، يرحب وفده بالتقدم المحرز في نظر المجالس التنفيذية للصناديق والبرامج في استراتيجيات التمويل. وهو يأمل أن تعزز الاستراتيجيات الجديدة القائمة على النتائج كلا من الكفاءة البرنامجية والإرادة السياسية اللازمة لزيادة الموارد المتوفرة.

٧٨ - **السيد أوسي - دانكا** (غانا): قال إن مجالات النشاط الموجزة في تقرير الأمين العام (A/53/226 و Add.1-4) تعبر عن مصالح البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو على حد سواء. وبصفة خاصة فإن التركيز على السكان، والصحة والتعليم سيكون مجديا في تناول مشاكل الفقر وهجرة العقول في أفريقيا. ويوافق وفده على التعليقات الواردة في التقرير المتعلقة بأهمية بناء القدرات في القطاعين العام والخاص، وفي المجتمع المدني كذلك، وعلى تلك المتعلقة بتحسين الحكم. وفي كثير من البلدان، بما فيها غانا، يزيد الترابط الأقوى بين منظومة الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز والمشاركين المحليين في زيادة التركيز على أثر البرامج والسياسات الوطنية وتحسينها. وإذ يكون وفده مقتنعا بأن زيادة التنسيق في الميدان ستعزز من ترابط وفعالية التعاون الإنمائي، فإنه يتطلع إلى تقييم المرحلة الريادية لإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية في وقت لاحق من هذا العام. ولأغراض هذا التقييم، فهو يحث البلدان المشمولة بالبرامج على إبداء اهتمام أوسع في الرد على الأسئلة المتعلقة بأنشطة منظومة الأمم المتحدة.

٧٩ - وأردف قائلا إن فعالية نظام المنسق المقيم، وقدرة المشاركين المحليين ومشاركة مؤسسات بريتون وودز ستكون مسألة حاسمة في إدماج الأهداف الدولية الموافق عليها والأهداف القطرية الانفرادية في الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية. ويجب تشجيع زيادة التعاون بين منظومة الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز على الصعيد القطري.

٨٠ - وأضاف قائلا إن غانا كانت دائما في صدارة جهود الإدماج الإقليمية ودون الإقليمية في أفريقيا. لذا فهي تؤيد التوصية الواردة في الفقرة ٥٦ المتعلقة بالبعد الإقليمي في التعاون الإنمائي. وفي هذا الصدد، فإن دور اللجان الإقليمية يجب تعزيزه. وسيعزز هذا التعاون نظام الممثل المقيم، ومشاركة جميع وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة وإنشاء "بيت الأمم المتحدة" و "بيت حقيقي" على اتصال بمنظومة الأمم المتحدة.

٨١ - واختتم كلامه قائلا إن الأمل معقود على أن يساعد إصلاح المنظمة والنتائج الإيجابية لمفاوضات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان المتعلقة باستراتيجيات التمويل على عكس مسار الانخفاض في التبرعات المقدمة للموارد الأساسية والمساعدة الإنمائية الرسمية، بما فيها طبيعتها العالمية والطوعية والمنحية، وحيادها وتعدد أطرافها. ثم اقترح، في ختام كلامه، قيام السلطات السياسية بتعزيز التعاون الإنمائي في دوائرها بدلا من ترك مهمة بناء التوعية العامة لمنظومة الأمم المتحدة فقط.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٥.

- - - - -